

Distr.: General
14 May 2002
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٢

نيويورك، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل
التعاون الإنمائي الدولي: تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستعراض
الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات

تقييم فعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

هذا التقرير هو استجابة للفقرة ٥٣ من قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل ثلاث سنوات، تقديم تقييم شامل لفعالية وأداء الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ولأداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري. ويتضمن التقرير الخطوط العريضة لبرنامج عمل إرشادي، ولخصت في الفروع من رابعا إلى ثامنا المسائل المتصلة بالمنهجية. وستكون التقييمات التي تُجرى مستقبلا تقييمات مستقلة ومحيدة وقائمة على المشاركة. والمفهومان الرئيسيان هما الملكية الوطنية، وإشراك المستفيدين ذوي الأولوية ونظام المنسقين المقيمين ومؤسسات المنظومة. وينبغي تعزيز القدرة اللازمة لإجراء هذه التقييمات الشاملة. والتقرير هو استكمال للمعلومات التي وردت في تقرير الأمين العام عن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (E/2002/47 و Add.1 و 2).

* E/2002/100

** قُدمت هذه الوثيقة متأخرة إلى خدمات المؤتمرات بدون التفسير المطلوب في الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ بآ الذي قررت فيه الجمعية العامة أنه إذا قُدم أحد التقارير متأخرا فينبغي إيراد سبب التأخير في حاشية للوثيقة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١ مقدمة - أولا
٥	١٣-٥ مفهوم التقييم والغرض منه - ثانيا
٦	٢٢-١٤ جدول أعمال للتقييمات: مخطط لبرنامج عمل إرشادي - ثالثا
٨	٢٦-٢٣ الإدارة على أساس النتائج وفعالية التقييم - رابعا
٩	٣٠-٢٧ الحياد والاستقلال - خامسا
٩	٣٣-٣١ النهج القائم على المشاركة - سادسا
١٠	٣٦-٣٤ بعض دروس الماضي - سابعا
١٠	٤٠-٣٧ تعدد الأدوات والنهج - ثامنا

المرفقات

١٦ مجالات التركيز في التقارير المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية - الأول
١٨ أنشطة التقييم في المدى القصير: الطلبات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦ - الثاني

أولا - مقدمة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ولأداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري. والغرض من هذا التقرير^(١) هو الاستجابة لما طلبته الجمعية العامة من تقديم اقتراحات إلى المجلس في عام ٢٠٠٢ لتعزيز هذه التقييمات، مع التأكيد على الأهداف والمعايير التي تقوم عليها، ووضع استراتيجية تعاونية تؤدي إلى مواصلة إشراك منظومة الأمم المتحدة كلها وإشراك البلدان المتلقية ومجتمع المانحين. ويقدم هذا التقرير الخطوط العريضة لبرنامج عمل إرشادي ينظر فيه المجلس. وقد استعرضت المسائل المتعلقة بالمنهجية وتم تلخيصها في الفروع من رابعا إلى ثامنا. وهذا التقرير هو استكمال للمعلومات التي وردت في تقرير الأمين العام عن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (E/2002/47 و Add.1 و 2).

وظيفة تقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

- تزود الأمانة العامة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوثائق ذات الصلة التي تتسم بالحياد ويمكن الاطمئنان إليها، وتحليل للسياسات وتوصيات فيما يتعلق بالدعم المقدم للتنمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة.
- الغرض الرئيسي من وظيفة التقييم هو مساعدة هذين الجهازين من أجهزة الأمم المتحدة على إرساء أعمالهما المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس من الدروس المستفادة من التجربة، مع كفاءة المساءلة بالنسبة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقييمات الأنشطة التنفيذية هي تقييمات منهجية وموضوعية الغرض منها: (أ) التحقق من قيمة

١ - تقدم الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٧^(١)، إرشادات لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسياسات التي تتبع في مجال الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، وكان ذلك عندما بدأ تسجيل الدورات الأولى التي تناولت رسميا هذا الموضوع. ومنذ عام ١٩٨٠، يتم القيام بهذا الدور من خلال الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل ثلاث سنوات والذي تقوم الأمانة العامة من أجله بتحليل للسياسات استنادا إلى الوثائق المناسبة^(٢). وتؤدي عملية الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات إلى اعتماد قرارات رئيسية^(٣)، كانت تعقبها دائما استعراضات سنوية للتقدم المحرز يقوم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٤).

٢ - وقد أرست القرارات المتعلقة بالاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات المبادئ والمفاهيم والأساليب وآليات المتابعة الأساسية التي تنظم عمل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وتشهد التغييرات التي حدثت في الطريقة التي تعمل بها الآن الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، فيما بينها ومع شركائها، على أهمية هذه القرارات وعلى ما كان لها من أثر على الأنشطة التي تتم على الصعيد القطري.

٣ - وكان دور الأمانة العامة في عملية الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات هو تزويد الدول الأعضاء بالوثائق ذات الصلة التي تتسم بالحياد ويمكن الاطمئنان إليها، وتحليل للسياسات وتوصيات فيما يتعلق بالدعم المقدم للتنمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٤ - وقد أكدت الجمعية العامة في الفقرة ٥٣ من قرارها ٢٠١/٥٦ هذا الدور التحليلي للأمانة العامة عندما طلبت إلى الأمين العام أن يواصل، في سياق الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات، تقديم تقييم شامل لفعالية

(ب) ترشيد وتعزيز عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري؛

(ج) البعدان العالمي والإقليمي للأنشطة التنفيذية.

• المفاهيم الرئيسية بالنسبة لهذه التقييمات هي الملكية الوطنية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، والتكامل بينها وبين الجهود الوطنية، وإشراك المستفيدين ذوي الأولوية في عملية التنمية، وهي مفاهيم ضرورية لفعالية هذه الأنشطة وإحداث أثرها واستدامتها.

• يتعين أن تكون التقييمات التي تتم مستقبلاً مستقلة ومحيدة وقائمة على المشاركة ودقيقة.

• تشمل المشاركة في هذه التقييمات:

(أ) البلدان المتلقية وحكوماتها وسائر السلطات العامة وأجزاء المجتمع المدني ذات الصلة؛

(ب) نظم المنسقين المقيمين على الصعيد القطري، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالمقر (بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)؛

(ج) سائر الشركاء الإنمائيين (سائر المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية والمناخون الثنائيون الرئيسيون).

• سيتم وضع نهج ومنهجية تنفيذ برنامج التقييم الإرشادي مع مراعاة عمليات التقييم وخبرة مؤسسات المنظومة والاستفادة من هذه العمليات ومن هذه الخبرة بالتعاون الوثيق مع جماعة الأمم المتحدة الإنمائية وسائر أجزاء المنظومة.

أو فائدة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، و (ب) تحديد قدرة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على أن يكون حافزاً على التغيير وعلى التكيف مع الظروف المتغيرة، و (ج) التحقق من أهمية وفعالية وكفاءة وأثر واستدامة أنشطته التنفيذية من أجل التنمية ومن تطور هذه الأنشطة، و (د) الانتفاع بالدروس المستفادة من هذه التقييمات ومن تقييمات الوكالات في توفير إرشادات للجهاز فيما يتعلق بالسياسات.

• تركز تقييمات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أبعاد هذه الأنشطة المتعلقة بالمنظومة كلها وعلى الترابط والتنسيق والتعاون والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

• لفعالية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري بُعدان متكاملان ولا يمكن الفصل بينهما: العملية والموضوع (التنمية). وتتناول التقييمات هذين البعدين في وقت واحد من أجل الاستخدام الأمثل للآليات والطرائق التي يستخدمها الجهاز على الصعيد القطري من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية.

• يركز برنامج التقييم الإرشادي للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية المبين في التقرير على المجالات ذات الأولوية المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦ والتي تنتظم في ثلاث مجموعات رئيسية:

(أ) تحقيق التكامل بين الأنشطة التنفيذية والجهود الإنمائية الوطنية؛

القطري لا إلى معرفة تاريخية. منجزات الماضي فحسب بل تحتاج أيضا إلى التصدي لمسألة قدرة الجهاز على التحرك إلى الأمام بوصفه حافظا للتغيير. ويتم التعرف في هذه التقييمات على الأنماط وعلامات التغير والاتجاهات والتصدي لمسألة قدرة الجهاز على التكيف مع الظروف المتغيرة^(٨). وعلى ذلك ينبغي أن تكون هذه التقييمات مستمرة ودينامية لا تقييمات تقتصر على ما كان أو حتى تعطي له الاهتمام الأول.

٨ - وكما أشير إليه أعلاه، فإن التركيز ينبغي أن يكون على الترابط والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة وليس على أداء مؤسسات بعينها أو على عمليات أو برامج أو مجموعات برامج تتعلق بوكالة معينة، حتى ولو كانت هناك أهمية لإسهام كل منظمة بالنسبة للنتائج العامة والتحليل المقارن لمختلف الوكالات فيما يتعلق بمسائل معينة على نطاق المنظومة. أما التقييمات الشاملة التي تتعلق بوكالات معينة فإنها تخص كل مؤسسة وآلياتها الداخلية للتقييم. وينبغي ألا يكون تقييم عمل الأمانة العامة الذي يتم تناوله هنا تكرارا لتلك الجهود. ومع ذلك فإن للتفاعل بين التقييمات التي تتم على نطاق المنظومة والتقييمات التي تتعلق بوكالات معينة تفاعل له أهميته، لأن الدروس التي تُستفاد من كليهما يمكن الاستفادة بها في الحالتين^(٩). ويمكن أن تكمل كل مجموعة منهما المجموعة الأخرى^(١٠).

٩ - وعلى النحو نفسه، ينبغي النظر إلى البعد المتعلق بالعملية والبعد المتعلق بالموضوع في هذه التقييمات على أنهما متكاملان^(١١). ويتصل البعد المتعلق بالعملية بالطرائق والآليات ويشمل مسائل الاتساق والانسجام والتنسيق على الصعيد القطري ونواحي الترابط الداخلية في المنظومة. أما البعد المتعلق بالموضوع فيتعلق بالمساهمة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة وأهميتها بالنسبة للبلدان المتلقية. وقد أبرزت الدول الأعضاء البعدين معاً في توجيه تحقيقات الأمانة العامة والاستفادة منها وإن كان من الممكن أن تختلف الوفود فيما بينها بالنسبة لما تركز عليه.

• تحتاج الأمانة العامة إلى تعزيز قدرتها على القيام بتقييمات الأنشطة التنفيذية، مع الاعتماد على دعم أوسع من المهارات التقنية بمنظومة الأمم المتحدة وعلى إسهامات مهنية خارجية من الخبراء المؤهلين ومراكز الأبحاث الممتازة ذات السمعة الدولية.

ثانياً - مفهوم التقييم والغرض منه

٥ - تشمل وظيفة التقييم العامة الموجزة في هذا التقرير تحليلاً منهجياً وموضوعياً للآليات الخاصة بتصميم وتنفيذ الأنشطة التنفيذية ونتائج هذه الأنشطة. والغرض من هذه الوظيفة هو بحث أهمية هذه الأنشطة وكفاءتها وفعاليتها وأثرها واستدامتها والأساليب المستخدمة فيها، وقدرة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تحقيق أهدافه^(١٢). والغرض النهائي من وظيفة التقييم هو تحسين أداء منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتحقيق أهدافها في مجال التعاون الإنمائي.

٦ - ومن الممكن أن تكون لـ "التقييم" معانٍ مختلفة عند تقييم المساعدات، وذلك يتوقف على السياقات وعلى ما إذا كان ما يتم تقييمه مشروع أو برنامج أو ما إذا كان الأمر يتعلق بتحليل للاستراتيجيات/السياسات^(١٣). والتقييمات العامة التي تناوُلها المناقشة هنا هي تقييمات تتم على نطاق المنظومة. وهي تعنى بالاتجاهات وليس بأية أنشطة محددة أو تنفيذها. وهي لهذا تختلف من حيث النطاق والتركيز عن تقييمات المشاريع أو البرامج وعن التقييمات التي يراد بها أن تكون رصدًا ماليًا أو رصدًا للتنفيذ. وجميع هذه المعاني هي أكثر ما تكون أهمية بالنسبة لأعمال التقييم التي تتعلق بوكالة معينة وليس بالتقييمات التي تتم على نطاق المنظومة.

٧ - ولكي تكون ذات أهمية بالنسبة للسياسات، تحتاج تقييمات أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد

المشتركة بين الوكالات (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق)، والبلدان المتلقية، والبلدان المانحة، وسائر المنظمات المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، وسائر مؤسسات المجتمع المدني. وإذا كانت هذه المجموعة الثانية من المستفيدين المحتملين لا تمثل المستخدمين المباشرين لهذه التقييمات فإن أهمية وفائدة هذه التقييمات بالنسبة لها أمران لا يمكن إهمالهما.

١٣ - ومن النواتج الجانبية للتقييمات أنها تعززها للشفافية والمساءلة في المنظومة تيسر تعبئة الدعم الدولي للوظيفة الإنمائية للأمم المتحدة بتوفير أدلة إضافية على أهمية ومصداقية عمل الذراع التنفيذي لها.

ثالثاً - جدول أعمال للتقييمات: مخطط لبرنامج عمل إرشادي

١٤ - يمكن تعريف "فعالية" الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بأنها قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم البلدان المتلقية في تحقيق نتائج أفضل فيما يتعلق بالتنمية، وذلك بإدماج الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في السياقات الوطنية المحددة، مع الاحترام التام للمسؤولية النهائية لكل بلد من البلدان المتلقية فيما يتعلق بتحديد الأولويات الإنمائية في سياساته وبرامجه.

١٥ - وفي الفقرة السادسة من ديباجة قرارها ٢٠١/٥٦، ذكرت الجمعية العامة أن فعالية الأنشطة التنفيذية ينبغي أن تقاس بمدى تأثيرها من حيث القضاء على الفقر ومن حيث النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان المستفيدة على النحو المبين في التزامات وأهداف وغايات إعلان الأمم المتحدة للألفية ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية^(١٤). وتبين من بعض أجزاء القرار الأخرى أنه يمكن اعتبار مفهوم الفعالية مساوياً لمفهوم الأهمية الإنمائية للأنشطة التنفيذية^(١٥).

١٠ - وقد استرشدت الأمانة العامة عند وضع جدول أعمال التقييمات المبينة أدناه وتحقيق التوازن الفعال بين هذين البعدين وما بينهما من ارتباطات بعدد من الاعتبارات المتعلقة بـ "المستخدمين الرئيسيين" لهذه التقييمات، والأغراض الرئيسية التي يُراد أن تخدمها هذه التقييمات. والمستخدمان الرئيسيان لهذه التقييمات هما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن يكون الغرض الرئيسي لوظيفة التقييم هو تقديم تحليلات للسياسات التي تدعم عمل هذين الجهازين من أجهزة الأمم المتحدة عند النظر في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، لضمان الاستفادة فيما يجري فيهما من مناقشات ومداومات وفيما يُتخذ فيهما من قرارات^(١٦) من التقييمات الموضوعية والمتوازنة وذات الأهمية بالنسبة للسياسات التي تتم بالنسبة للآليات والطرائق التي تُستخدم في الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة وإسهامها في حل المشاكل الإنمائية التي يُراد بهذه الأنشطة التصدي لها.

١١ - والفروض أن تساعد هذه التقييمات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يقدمانه من إرشادات لمنظومة الأمم المتحدة بالنسبة لبعده العملية وبعده الموضوع وما بينهما من علاقات. فينبغي في نهاية المطاف أن تترجم النتائج والدروس المستفادة من خبرة التعاون الإنمائي فيما مضى (بعد التعلم) إلى توصيات يوجهها إلى منظومة الأمم المتحدة. ومفروض، في الوقت نفسه، أن تساعد هذه التقييمات هاتين الهيئتين على الوفاء بمسؤولياتهما فيما يتعلق بالرقابة (بعد المساءلة) من خلال تقييم أداء المنظومة فيما يتعلق بأنشطتها التنفيذية وبوظائفها على الصعيد القطري^(١٧).

١٢ - وبالإضافة إلى المجلس والجمعية العامة فإن من الجهات الأخرى التي يمكن أن تستفيد من التقييمات: كل مؤسسة من مؤسسات المنظومة، ومكاتب التقييم بها، وآلياتها

(ز) ما هو التقدم الذي تم إحرازه في الجهود المبذولة لترشيد عمل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري^(٢١) وزيادة تنسيق أنشطتها^(٢٢)؟

(ح) ما هو دور الأنشطة التنفيذية في سياق عمليات العولمة الجارية^(٢٣)؟ ما هي أهمية ومدى فعالية هذه الأنشطة في هذا السياق الأكبر؟ وما هي الكيفية التي يتم بها تعميم البعد الجنساني^(٢٤) أو الاعتبارات الإقليمية^(٢٥) في الأنشطة التنفيذية؟ وهل يجرى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أي تقدم في تصميم الأنشطة التنفيذية وتنفيذها^(٢٦)؟

١٧ - هذه عناصر ممكنة لجدول أعمال للتقييمات المطلوبة في الفقرة ٥٣ من القرار ٢٠١/٥٦. وترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة أوفى بالمجالات المواضيعية ذات الأولوية التي حددها القرار وفي تقرير الأمين العام بشأن عملية الإدارة في تنفيذ القرار (E/2002/47/Add.2).

١٨ - وسوف يتم على هذا الأساس تنظيم أنشطة التقييم التي يضطلع بها مستقبلا من أجل التقييم العام للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وذلك اتباعا لبرنامج العمل الإرشادي المبين في هذا التقرير. وقد تم تجميع مجالات التركيز المواضيعية في التقييمات كما انعكست في برنامج العمل في ثلاث مجموعات متميزة: (أ) تكامل الأنشطة التنفيذية مع الجهود الإنمائية؛ و (ب) ترشيد وتعزيز عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري؛ و (ج) البعد العالمي والإقليمي في الأنشطة التنفيذية.

المجموعة ١: تكامل الأنشطة التنفيذية مع الجهود الإنمائية الوطنية

١٩ - سيكون محل النظر في تقييمات المجموعة ١ هو الفعالية العامة للأنشطة التنفيذية والصلة بينها وبين مسائل مثل الملكية الوطنية، والحكم وبناء القدرات، مع النظر في بعدي العملية والموضوع.

١٦ - وفي الفقرة ٥٣ من القرار تطلب الجمعية العامة أيضا أن يتم تقييم الفعالية في المجالات ذات الأولوية المحددة في القرار. وعلى ذلك فإن وظيفة التقييم سوف تتناول مسائل من قبيل:

(أ) هل الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وتتوخاها المنظومة على الصعيد القطري أهداف مترابطة ومتسقة مع الأهداف الدولية مثل الأهداف الإنمائية للألفية ومع الأولويات الوطنية؟ وهل هذه الأنشطة فعالة؟

(ب) هل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية حسنة التوجيه^(٢٧)؟ هل العمليات التي تتم على نطاق المنظومة مثل التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تيسر تحديد الأهداف وتربط خيارات المنظومة على وجه أفضل بالأهداف الإنمائية للألفية والأولويات الإنمائية الوطنية^(٢٨)؟

(ج) هل الطلب من البلدان المتلقية على الدعم الإنمائي المقدم من منظومة الأمم المتحدة آخذ في التطور؟ وهل استجابة المنظومة آخذة في التطور أيضا؟ وهل تملك منظومة الأمم المتحدة القدرة على تقديم الاستجابة الكافية وإن يكن ذلك من خلال هياكلها وطرائقها القطرية؟

(د) هل تتعلم منظومة الأمم المتحدة من خبرة الماضي فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي من أجل زيادة تحسين نوعية عملها وزيادة تركيزها؟

(هـ) هل هناك ملكية وطنية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؟ وهل هناك تكامل بين هذه الأنشطة والجهود الوطنية^(٢٩)؟ وهل الجماعات المستهدفة من المستفيدين من جهود التعاون الإنمائي تشارك في جهود التنمية؟

(و) ما هو دور الأنشطة التنفيذية في تعزيز بناء القدرات في البلدان المتلقية^(٣٠)؟

رابعا - الإدارة على أساس النتائج وفعالية التقييم

٢٣ - بذلت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، شأنها شأن المؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية التي تشارك في التعاون الإنمائي^(٢٧)، جهودا كبيرة لإصلاح نظم الإدارة بما فأخذت بنظام الإدارة على أساس النتائج أو نُهج الأداء. وكان الأخذ بإطار التمويل المتعدد السنوات مرتبطا هو الآخر بالتقدم المحرز في إدخال نظم الإدارة على أساس النتائج. ويجب أن يكون التطبيق الشامل لنظام الإدارة على أساس النتائج متسقا مع الاستخدام الأوسع للنهج البرنامجي (وهو المقابل لنهج المشاريع)، مع التشديد على نتائج التعاون الإنمائي بدلا من التركيز على مدخلاته^(٢٨).

٢٤ - ولما كانت الإدارة على أساس النتائج تجبذ الأخذ في التخطيط بنهج أكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي، فإنها تستطيع أن تعزز نوعية تقييمات منظومة الأمم المتحدة، وخاصة مع التقدم في استخدام التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتحسين نوعية كل منهما^(٢٩) ونوعية البرامج الفردية للوكالات التي يشملانها.

٢٥ - وسوف يتيح الطلب الموجه إلى الأمين العام، والوارد في الفقرة ٥٦ من القرار ٢٠١/٥٦، وهو إجراء تقييم محايد ومستقل مدى استفادة المنظومة من الدروس المستمدة من أنشطة التقييم مزيدا من الفرص لدراسة التقدم الذي أحرزته المنظومة في الاستفادة من التقييمات الاستراتيجية التي تتم على نطاق البرنامج^(٣٠).

٢٦ - وعلى الرغم من أن هذه الآفاق تبعث على الأمل، فينبغي ملاحظة أن استخدام الإدارة على أساس النتائج في النهج وفي التخطيط الاستراتيجي على نطاق المنظومة ما زال في مرحلته الأولى، ومن الممكن أن يعوق استخدامه الكامل في تقييمات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، في المستقبل القريب، عدم كفاية البيانات والخبرات على الصعيد القطري، والعقبات المنهجية، والحاجة إلى انعكاس الإدارة على أساس النتائج في عمليات التقييم القطري المشترك وفي إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

المجموعة ٢: ترشيد وتعزيز عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري

٢٠ - تمثل المسائل التي تدخل في المجموعة ٢^(٣١) العمود الفقري لتقييم أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري، وفيها يتم التركيز على أبعاد مثل التعاون على الصعيد القطري، والتنسيق، والتوفيق، والاتساق، والتلاحم. وتشمل هذه المسائل أدوات استراتيجية مثل التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتبسيط وتنسيق القواعد والإجراءات، ونظام المنسقين المقيمين، والمجموعات المواضيعية، والبرمجة المشتركة، الخ. والصلات الموجودة بين بُعدي العملية والموضوع (الأهمية الإنمائية) في هذه المسائل هي جوهر وظيفة التقييم في هذا المجال.

المجموعة ٣: البعدان العالمي والإقليمي للأنشطة التنفيذية

٢١ - تشمل المجالات التي تدخل في المجموعة ٣ الصلات بين الأنشطة التنفيذية وإعلان الأمم المتحدة للألفية ومتابعة المؤتمرات العالمية وما يتصل بها من أهداف؛ والصلات بالمظاهر الرئيسية للعولمة، بما فيها التجارة والتمويل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والأبعاد الاجتماعية؛ والبُعدين الإقليمي ودون الإقليمي للأنشطة التنفيذية؛ والتغيرات الدينامية في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛ والتفاعل الممكن مع بعض المسائل الأخرى المبينة في المجموعة ٢ (مثل الأهداف الإنمائية للألفية كأهداف لمنظومة الأمم المتحدة وتقييم التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية).

٢٢ - وستتم زيادة تحديد برنامج العمل الإرشادي هذا ووضعه في صيغة قابلة للتنفيذ على أساس توصيات المجلس والمشاورات التي تجريها الأمانة العامة مع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

خامسا - الحياد والاستقلال

إلى نتائج عكسية ويمكن أن يفسد مناخ التعاون والشراكة بين مؤسسات المنظومة والحكومات الوطنية مما يثنيها عن تبني نتائج التقييمات. وعلى ذلك فإن من الأمور الأساسية أن تتم التقييمات بالتشاور والتعاون مع جميع الشركاء ذوي الصلة في كل مرحلة وأن يتم تقاسم النتائج معهم حتى يتصرفوا على أساسها.

٣٠ - وفكرة "الاستقلال" هنا تنسق واستخدام مصادر البحث الخارجية الممتازة (مثل مراكز الأبحاث، والجامعات، الخ) التي يمكن استخدامها لتوفير الدعم الموضوعي والمدخلات التقنية لأعمال التقييم. واستخدام هذه المصادر الممتازة التي لها خبرة بالتنوع المطلوبة والخلفية اللازمة، هو إحدى الوسائل لتعزيز مصداقية أعمال التقييم وإمكانية الاطمئنان إليها. وفي هذه الحالة فإن الجمع بين المسؤولية عن تقرير الأمين العام الذي يقدم إلى الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، والشفافية في عملية الإعداد للتقييم وفي القيام به، والتشاور مع الدول الأعضاء ومع منظومة الأمم المتحدة، واستخدام المراكز الممتازة، والحصول على مشورة الخبراء المستقلة والمتوازنة، والتعميم السريع لأية نتائج على الجمهور وعرضها للتدقيق الأكاديمي، كل ذلك يمكن أن يكون خطوات في اتجاه التوصل إلى نواتج عالية الجودة ومتوازنة ونافعة.

سادسا - النهج القائم على المشاركة

٣١ - من الشروط الأساسية لزيادة الجودة وجود حوار فعال مع الممثلين الرئيسيين الذين يشتركون في علاقات التعاون الإنمائي مع اعتماد نهج في التقييم يقوم على المشاركة.

٣٢ - وإذا كانت مصداقية التقييمات تقتضي الاستقلال التنظيمي لوظيفة التقييم، فإن أهمية هذه التقييمات تقتضي أن تأخذ نتائجها واستنتاجاتها في الاعتبار آراء أصحاب

٢٧ - يعتبر الحياد والاستقلال عاملين هامين في كفاءة المصدقية لأي تقييم أو أية وظيفة تقييم. والمفروض أن يكون بوسع الجمعية العامة والمجلس الاعتماد على معلومات محايدة ومصادر يُطمأن إليها وتحليلات خالية من التحيز المنهجي. واستقلال هذه الوظيفة عن هياكل الإدارة التي تتولى تخطيط وتنفيذ الأنشطة التنفيذية يضمن مشروعيتها ويتجنب أي تنازع محتمل للمصالح. وينبغي أن تكون الشفافية والصراحة والانفتاح عناصر فيما يصل من الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء^(٣١).

٢٨ - وتقتضي مصداقية هذا التقييم، والمساءلة عنه، أن يكون هناك مكتب واحد محدد بوضوح يتولى مسؤولية القيام بهذه الوظيفة باسم الأمين العام الذي يتحمل المسؤولية النهائية عن الخدمة الموضوعية للهيئات الحكومية الدولية. وهذا يكفل أيضا وجود نهج متوازن يستند إلى توافق الآراء الواسع الذي يعكس في القرارات المتعلقة بالاستعراضات الشاملة التي تجرى كل ثلاث سنوات للسياسات. وعلى هذا الأساس، فإن وظيفة الأمانة العامة في القيام بهذه التقييمات الشاملة تمارسها وحدة واحدة تكون جزءا من هيكل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المسؤولة عن تقديم الدعم الموضوعي إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولا تشترك بصفتها هذه في الأنشطة التنفيذية^(٣٢) ويضطلع بوظيفة التقييم جماعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (وسلفه لجنة التنسيق الإدارية)، وإن كانت الوحدة تتعاون بنشاط مع الجهتين.

٢٩ - على أنه يتبين مما كتب عن التقييم^(٣٣) أن الإسراف في التأكيد على الاستقلال في جميع جوانب العملية، حتى وإن كان مطلوبا لتشجيع الشفافية والمساءلة، يمكن أن يؤدي

مدى فعالية الأنشطة التنفيذية. وقد ركزت هذه التقارير على العمليات الدينامية التي ساعد على بدئها الدعم المقدم للتنمية من منظومة الأمم المتحدة. ويعتبر الاهتمام بالعمليات المتغيرة إنجازا ينبغي زيادة تعزيزه من خلال مواصلة الجهود للتأكيد على أبعاد مثل الاتساق والاتجاهات والديناميات والأهمية. ويوجد في المرحلة الراهنة مجال لإسهام هام تقدمه منظومة الأمم المتحدة، وخاصة الوكالات المتخصصة، باقتراح معايير ومؤشرات ملموسة للحكم على مدى فعالية أنشطتها التنفيذية وعلى أثر هذه الأنشطة اعتمادا على ما لديها من خبرات وتجارب معينة. وسوف يسعى فيما يجرى مستقبلا من تقييمات إلى الإفادة من هذه الإمكانيات غير المستغلة نسبيا.

٣٦ - كذلك أبرزت هذه الدراسات بعض الصعوبات المنهجية والتنظيمية الملازمة بالضرورة لجهود التقييم في هذا المجال. ومن الممكن الاستفادة في الاتجاهات التي تتخذها وظيفة التقييم العامة مستقبلا من الدروس المستفادة من هذه العمليات^(٣٧) ومن العقبات الرئيسية التي يواجهها أي تقييم شامل للأنشطة التنفيذية اتساع وتعقيد المشاكل التي تواجه في تحديد "أثر" منظومة الأمم المتحدة. فليس هناك اتفاق على معايير مشتركة لتحديد المنجزات أو منهجية مقبولة لدى الجميع للتقييمات القطرية التي تتم على نطاق المنظومة، مما يجعل من الصعب مقارنة الأداء فيما بين المناطق والبلدان. والمفاهيم الشاملة المتعلقة بالأثر الإنمائي للأنشطة التنفيذية، بما في ذلك أثرها على بناء القدرات و/أو القضاء على الفقر، لا يمكن ملاحظتها أو رصدها بسهولة من خلال المؤشرات التأليفية^(٣٨).

ثامنا - تعدد الأدوات والنهج

٣٧ - تقوم منهجية إجراء التقييمات الشاملة في مجال الأنشطة التنفيذية على عدد من الأدوات التحليلية ومن الوسائل والنهج، بما في ذلك الاستعراضات المكتبية، والجمع الشامل للمعلومات، والمشاورات الواسعة مع جميع مؤسسات المنظومة (على صعيد المقر وعلى الأصعدة

المصلحة ذوي الصلة الذين يتوقع منهم المشاركة بنشاط أكبر في عملية التقييم من خلال المشاورات ومختلف الأشكال الأخرى للمشاركة^(٣٤). وتنطبق هذه المشاركة بالنسبة للأطراف التالية:

(أ) البلدان المتلقية وحكوماتها والسلطات العامة الأخرى والأجزاء ذات الصلة من المجتمع المدني؛

(ب) أفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظام المنسق المقيم في كل بلد (بما في ذلك المنظمات الذي لا يوجد لها تمثيل قطري، وكذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إذا كان هنالك ما يتعلق بهما)؛

(ج) سائر الشركاء الخارجيين الممثلين على الصعيد القطري، بما في ذلك سائر المؤسسات الإنمائية أو المالية المتعددة الأطراف على الصعيد الإقليمي، والمأنحون الثنائيون الرئيسيون ووكالاتهم^(٣٥).

٣٣ - وكذلك يتطلب مبدأ النهج القائم على المشاركة الإشارك المباشر لممثلي مزار مؤسسات المنظومة في الإعداد لأعمال التقييم، بما في ذلك الحصول على استجابة إيجابية من وحدات التقييم بها.

سابعاً - بعض دروس الماضي

٣٤ - يتبين من خبرة السنوات الإثنى عشرة الماضية في تقييم الأنشطة التنفيذية ومن مجموعة تقييمات الأثر التي تم القيام بها استجابة لما طلبته الجمعية العامة في قراراتها ١٢٠/٥٠ و ١٩٢/٥٣ أن التقييمات التي تجرى مستقبلا يمكن الاستفادة فيها، منهجيا وعمليا، من الدروس المستفادة ومن الأفكار المكتسبة من التجربة^(٣٦).

٣٥ - ويمكن الإشارة إلى أن تقييمات الأثر كانت مصدرا من عدة مصادر للمعلومات وتحليلات السياسات اللازمة لتقارير الأمين العام عن الأنشطة التنفيذية. وقد حققت التقارير الثلاثة الأخيرة الخاصة باستعراض السنوات الثلاث تقدما كبيرا فيما يتعلق باقتراح معايير لإصدار الأحكام على

- ٣٩ - ويشمل نهج التقييم القائم على المشاركة الترتيبات التالية:
- (أ) الإشراف التام لحكومات البلدان النامية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك من خلال الاستخدام المكثف للشبكات؛
- (ب) آليات المتابعة (المناقشات عبر الإنترنت أو غيرها من المبادرات التفاعلية مع الحكومات الوطنية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مع إمكانية التوسع فيها لتشمل سائر الشركاء)؛
- (ج) الحصول بطريقة أفضل على تعليقات من البلدان المتلقية ومؤسسات المنظومة بشأن الدروس المستفادة من التقييمات؛
- (د) تشجيع القيام بمجموعة من أنشطة التقييم ومن عمليات التشاور على الصعيدين القطري والإقليمي بما يؤدي إلى تقييم شامل في نهاية دورة الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات.
- ٤٠ - ويمكن استكمال التقييمات التي تقوم بها الأمانة العامة بمجموعة من المبادرات البديلة الأخرى^(٤٣):
- (أ) عمليات التقييم الذاتي التي تشجعها الحكومات أو المجتمعات المحلية بدعم من منظومة الأمم المتحدة؛
- (ب) دراسات التقييم التي تقوم بها السلطات الوطنية والأفرقة القطرية لأثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة؛
- (ج) التقييمات المتعاصرة أو المتوازية التي يقوم بها أصحاب الأدوار الآخرون على الصعيد الدولي (المانحون الثنائيون أو المؤسسات المالية الدولية) في المجالات البرنامجية التي تكون محل اهتمام خاص؛
- (د) مبادرات بناء القدرات الأخرى في مجالي الرصد والتقييم.
- القطرية) والدول الأعضاء (المانحة والمتلقية) وسائر المصادر. وإذا ما أخذ في الاعتبار أن الدلائل على فعالية الأنشطة التنفيذية تتوافر أكثر ما تتوافر على الصعيد القطري^(٣٩)، فإن هذه الأدوات تستكمل بعمليات تشاورية أخرى: البعثات الميدانية، وحلقات العمل التي تعقد بالبلد، والاجتماعات التشاورية الإقليمية ودون الإقليمية، وتحليل العينات، والدراسات المقارنة بين البلدان، والدراسات المتعلقة بالخلفيات المواضيعية، والاجتماعات التشاورية التي تعقد لأغراض خاصة (ندوات المعتكفات، وحلقات العمل، والحلقات الدراسية، والمؤتمرات، والأفرقة)^(٤٠). والمفروض أن يساعد استخدام مجموعة مختارة من هذه الأدوات وجهد مشترك لتحليل نتائج تقييم مؤسسات المنظومة على الانتقال بوظيفة التقييم الشامل إلى مرحلة جديدة تزداد فيها أهمية النتائج وقابليتها للتطبيق^(٤١).
- ٣٨ - ويلزم أن تكفل التقييمات التي تُجرى مستقبلا ما يلي:
- (أ) التوافر التام لشروطي الاستقلال والحياد اللذين تم تحليهما في الفرع خامسا أعلاه؛
- (ب) إجراء التقييمات باستخدام نهج قائم تماما على المشاركة، مع التركيز على عمليات التشاور التعاونية؛
- (ج) الالتزام في الإعداد للتقييمات وفي إجرائها بالمعايير المنهجية الصارمة^(٤٢)؛
- (د) تعزيز القدرة الوظيفية اللازمة للقيام بهذه المهام بالاعتماد على الاستخدام الأوسع للموارد البشرية وللخبرات المتاحة لدى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وفي منظومة الأمم المتحدة، والاستعانة بالخدمات الخارجية للخبراء المؤهلين ولمراكز الأبحاث ذات السمعة الممتازة حسب الحاجة؛
- (هـ) توافر الموارد المالية الكافية، عن طريق الميزانية العادية والإسهامات المتوافرة من خارج الميزانية، من أجل القيام بوظيفة التقييم الشامل.

الحواشي

للجنة المساعدة الإنمائية عن "تقييم البرامج القطرية" (باريس ١٩٩٩)، العدد رقم ٢ من سلسلة "التقييم وفعالية المساعدات" التي تصدرها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية. وبالنسبة لاستخدام هذه المعايير على نطاق واسع في الوكالات الثنائية، انظر على سبيل المثال الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، "مبادئ توجيهية للتقييم"، (شباط/فبراير ١٩٩٤) ووزارة الشؤون الخارجية بأسبانيا، "منهجية تقييم التعاون الإسباني"، (حزيران/يونيه ١٩٩٨). وتصاغ معايير التقييم هذه عادة بطريقة تجعلها لا تنطبق إلا على التقييمات التي تتم على صعيد المشاريع، وإن كانت قد استخدمت على نطاق واسع أيضا في تقييم البرامج والقطاعات والبرامج القطرية والأشكال أو الطرائق المعينة لتقديم المساعدات وفي التقييمات المواضيعية.

(٧) هناك كتابات كثيرة حول هذه المسألة. وللاطلاع على تصنيف تقليدي للتعريف المختلفة لتقييم الأثر كما هي مستخدمة في المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف، انظر المملكة المتحدة، وزارة التنمية الدولية، "تقييم الأثر في المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف" (لندن، آب/أغسطس ١٩٩٨)، الإطار ١-١.

(٨) ركزت تقارير الأمين العام الخاصة باستعراض الثلاث سنوات في الأعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٨ و ٢٠٠١ على تطور الدعم الإنمائي الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى البلدان النامية وعلى اتجاهات هذا الدعم، وذلك من أجل إرشاد السياسات على نحو أفضل في المستقبل، ومن ثم تأكيد هذا النهج الدينامي في تقييم الجهاز.

(٩) يُتوقع، أن تستفيد الأمانة العامة على أكمل وجه من التقييمات والدراسات التي بدأتها مؤسسات المنظومة، وأن تكتف تفاعلها مع وحدات أو مكاتب التقييم ومع الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم.

(١٠) ينطبق هذا الكلام عن التفاعل مع الخبرة المكتسبة في التقييم على عدد من الجهات الفاعلة الأخرى أيضا وخاصة المؤسسات الإنمائية، مثل المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، والمناخين الثنائيين، والكيانات ذات الصلة في البلدان المتلقية، ومؤسسات بحوث التنمية ذات الاعتبار الدولي، سواء في بلدان الشمال أو بلدان الجنوب، والمؤسسات الأكاديمية، وفردادى الباحثين أو خبراء التنمية ذوي السمعة الدولية المؤكدة. وينبغي أن يشمل هذا أيضا الأعمال المتعلقة بفاعلية المساعدات التي يضطلع بها الفريق العامل المعني بتقييم المساعدات التابع للجنة المساعدة الإنمائية.

(١) انظر قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢، وخاصة الفقرة ٥ (د) والفرع خامسا المتعلق بالأنشطة التنفيذية في المرفق.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ٨١/٣٥.

(٣) كانت القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في السنوات الإثني عشرة الأخيرة والتي تمثل انطلاقات كبيرة في هذا المجال هي القرارات ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠ و ١٩٢/٥٣ و ٢٠١/٥٦.

(٤) انظر قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ الذي ركز على أعمال الجمعية العامة المتعلقة بالأنشطة التنفيذية في سنوات الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات، وترك مسؤولية الاستعراضات السنوية للتقدم المحرز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وحده. والواقع أن المجلس لم يصبح هو المكان الذي تتم فيه الاستعراضات السنوية للتقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالأنشطة التنفيذية إلا منذ عام ١٩٩٣، وكان ذلك استجابة لدوره الرقابي بالنسبة للعمليات التي تضطلع بها المنظومة في المجال الاقتصادي والاجتماعي. وقبل عام ١٩٩٣، كان المعتاد أن تعقد الجمعية العامة، بالإضافة إلى الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات، دورات سنوية تتناول الأنشطة التنفيذية استعدادا لاستعراضات التقدم المحرز.

(٥) طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ٥٣ من تقريرها ٢٠١/٥٦ أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢، بالتشاور مع الدول الأعضاء واستنادا إلى الخبرة المستفادة من دراسات تقييم الأثر، اقتراحات بشأن كيفية تعزيز أساليب ذلك التقييم وتعزيز النهج الذي يتبع فيه، خاصة في المجالات المحددة في القرار.

(٦) انظر الفرع رابعا المتعلق بمفهوم الفعالية في القرار ٢٠١/٥٦. وفعالية أنشطة التعاون الإنمائي وكفاءتها وأثرها واستدامتها وأهميتها هي معايير أساسية في أي تقييم لأنشطة المساعدة الإنمائية. وهذه المعايير يستخدمها عدد من مؤسسات المنظومة وغيرها من الوكالات المتعددة الأطراف والوكالات الثنائية. انظر، على سبيل المثال، نتائج حلقة عمل نظمها بفيينا في عام ١٩٩٩ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/إدارة التنمية الدولية، حيث أبرزت الحلقة استخدام هذه المعايير في تقييم البرامج القطرية للمناخين الثنائيين ولبعض الوكالات المتعددة الأطراف، وذلك في ورقة عمل فريق العمل التابع

(١٦) انظر البنك الدولي، "دور المساعدة الإنمائية وفعاليتها: دروس من حيرة البنك الدولي"، ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٦-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(١٧) انظر برنامج الأمم المتحدة، "فعالية التنمية: استعراض لأدلة التقييم" (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١).

(١٨) انظر، على سبيل المثال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق ذكره، الفصل الرابع. وانظر أيضا الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦ التي تؤكد على أنه ينبغي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بغية ضمان الملكية الوطنية لأنشطته التنفيذية، أن يدمج عملياته المنفذة على الصعيد القطري مع السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالتنمية والقضاء على الفقر، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، وذلك تحت قيادة الحكومة.

(١٩) الفرع ثالثا من قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦ (الفقرات ٢٨-٣٢) مخصص لتعزيز بناء القدرات، باعتباره الهدف الرئيسي للأنشطة التنفيذية.

(٢٠) انظر، على سبيل المثال، الفقرة السابعة من دياحة قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦ التي تبرز أهمية الجهود المضطلع بها لترشيد وتحسين عمل وأثر صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة.

(٢١) انظر قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦، الفقرة ٥.

(٢٢) المرجع نفسه، الفقرتان ١١ و ١٣.

(٢٣) المرجع نفسه، الفقرتان ٨٥ و ٨٧.

(٢٤) المرجع نفسه، الفرع الثاني عشر، الفقرة ٨٨، والأحكام المماثلة في القرارات السابقة.

(٢٥) المرجع نفسه، الفرع الثالث عشر.

(٢٦) هذه المسائل هي الشواغل الرئيسية فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية بالنسبة لمعظم الدول الأعضاء، وبالنسبة للجهات المانحة بوجه خاص، وإن كانت البلدان المتلقية أيضا قد أظهرت اهتماما متكررا بهذا المجال (على سبيل المثال، فيما يتعلق بمسائل مثل تكاليف المعاملات والتوفيق بين الإجراءات).

(٢٧) للاطلاع على نظرة عامة على هذه التجربة، انظر آنيث بننجيك، "نتائج الإدارة على أساس النتائج في وكالات التعاون الإنمائي: استعراض للتجربة"، الموجز التنفيذي، الفريق العامل التابع للجنة المساعدة الإنمائية المعني بتقييم المساعدات

(١١) ليست العمليات في الأنشطة التنفيذية غايات في حد ذاتها. ومن الواضح أن تحليلها كما لو كانت كذلك يشوه أية عملية تقييم ويقلل إلى حد كبير من أهميتها بالنسبة للسياسات. وفي الوقت نفسه فإن التركيز في عمل الجمعية العامة والمجلس عند مناقشة الأنشطة التنفيذية لا يكون على سياسات التنمية في حد ذاتها بل على السبل والوسائل التي يمكن للمنظومة من خلالها أن تسهم في عمليات التنمية في البلدان المتلقية، وذلك بأن تترك لذرعتها التنفيذي اختيار الآليات والطرائق المناسبة. وفي السنوات الإثني عشرة الماضية، تم التصدي للبعدين معاً - العملية والموضوع - في التحليل الذي قامت به الأمانة العامة باعتبارها عنصرين أساسيين في هذا التقييم.

(١٢) تتولى الأمانة العامة أيضا مسؤولية المساعدة في تعميم المبادئ والمفاهيم التي توافق عليها الجمعية العامة والمجلس في قراراتهما على منظومة الأمم المتحدة، وذلك كجزء من مسؤولية رصد تنفيذ هذه القرارات.

(١٣) التعلم والمساءلة كلاهما غرضان رئيسيان من أغراض جميع أنشطة التقييم في مجال التعاون الإنمائي، وهو ما اعترفت به على الصعيد الدولي؛ انظر على سبيل المثال، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية "مبادئ لتقييم المساعدة الإنمائية"، (باريس ١٩٩١)، الفرع ثانيا "الغرض من التقييم" (OECD/GD (91) 208)، والفريق العامل التابع للجنة المساعدة الإنمائية والمعني بتقييم المساعدة، التغذية المرتدة كوسيلة للتقييم للتعلم الفعال والمساءلة الفعالة، (باريس ٢٠٠١)، العدد رقم ٥ من سلسلة "التقييم وفعالية المساعدة" التي تصدرها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

(١٤) هذا المفهوم تعززه الفقرة ٨ من منطوق القرار التي تؤكد فيها الجمعية العامة أيضا أنه ينبغي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يساعد البلدان المستفيدة من البرامج على التعامل مع الأهداف والغايات المحددة في إعلان الألفية وفي نتائج والتزامات مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة، وذلك في سياق ما ينشأ حاليا عن العولة من تحديات وفرص. ويتضح من نص الفقرة الخامسة من دياحة القرار أن الجمعية العامة تشير إلى مفهومي "الأثر" و "الفعالية" باعتبارهما مفهومين يحملان نفس المعنى في القرار.

(١٥) تبرز الفقرة ٩ من القرار الحاجة إلى تحسين أداء وأثر الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وتؤكد على الحاجة إلى زيادة أهمية الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة بالنسبة للتنمية.

(٣٣) انظر، على سبيل المثال، الفريق العامل التابع للجنة المساعدة الإنمائية والمعني بتقييم المساعدات، "صدى التقييم من أجل التعلم الفعال والمساءلة" (باريس، ٢٠٠١) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية "استعراض مبادئ لجنة المساعدة الإنمائية لتقييم المساعدة الإنمائية" (باريس، ١٩٩٨). وقد أشير في المرجع الأخير إلى أن "إن مبدأ الاستقلال مبدأ يمكن الإسراف في تطبيقه. وكما أشار إليه مستخدمو التقييمات فإن الإسراف في الاستقلال يمكن أن يؤدي في التطبيق إلى إحباط الغرض منه وتكون النتيجة هي أن التوصيات والدروس المستفادة من التقييم لا تؤخذ مأخذ الجد. ولهذا يتعين تحقيق التوازن بين مبدأ الاستقلال والحرص على تشجيع ملكية نواتج التقييم وما تتضمنه من توصيات. وفي الوقت نفسه فإنه إذا كانت المسألة وليست الدروس هي الغرض الرئيسي للتقييم فعندئذ يكون الاستقلال أمراً حاسماً".

(٣٤) ذُكرت هذه النقطة بوضوح في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية "استعراض مبادئ لجنة المساعدة الإنمائية لتقييم المساعدة الإنمائية" (باريس، ١٩٩٨).

(٣٥) يمكن أن تتخذ مشاركة جميع هؤلاء الشركاء في وظيفة التقييم هذه أشكالاً مختلفة تتراوح من التشاور البسيط والاشتراك في الاجتماعات المشتركة إلى الاشتراك المباشر في أعمال التقييم التي تتخذ شكل التقييمات المشتركة أو التعاونية أو التشاركية أو المتوازنة، بما في ذلك التقييمات المشتركة التي تقوم بها الأمم المتحدة/الجهات المانحة المتعددة الأطراف، والتقييمات التي تقوم بها المانحون/المتلقون/الأمم المتحدة، والتقييمات التي تقوم بها الأمم المتحدة/المانحون، والتقييمات التي تقوم بها الأمم المتحدة، المتلقون/المنظمات غير الحكومية. للاطلاع على بعض هذه الطرائق وإمكانياتها وما يكتنفها من صعوبات، انظر، على سبيل المثال، لجنة المساعدة الإنمائية، "الممارسات الفعالة في إجراء التقييم المتعدد المانحين" (باريس، ٢٠٠٠)، العدد رقم ٤ من سلسلة "التقييم وفعالية المساعدات" التي تصدرها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

(٣٦) طُلب إلى الأمين العام في القرارين أن يقوم بتقييم لأثر الأنشطة التنفيذية. وفي مجموعتي الدراسات التي أجريت على الصعيد القطري في ١٢ بلداً تم التركيز في المجموعة الأولى على بناء القدرات وفي المجموعة الثانية على بناء القدرات والقضاء على الفقر. وقد أجريت هذه الدراسات استجابة لما طلبته الجمعية العامة في استعراضها السنوي الثلاث اللذين أجرين في عام

(باريس، ٢٠٠٠)؛ متاح على موقع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية على الإنترنت.

(٢٨) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السالف ذكره.

(٢٩) يمكن للإدارة على أساس النتائج أن تيسر تقييمات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تتم على نطاق المنظومة، إذا وفرت دليلاً أوضح على وجود أهداف أو نتائج محددة تحديداً واضحاً، وعلى زيادة استخدام مؤشرات قابلة للملاحظة وقابلة للقياس إن أمكن لقياس التقدم المحرز، وحددت أسساً للمقارنة تتضمن أهدافاً صريحة لكل منها، مما ييسر رصد أداء مختلف مكونات المنظومة. ويتيح تقييم التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المطلوب إجراؤه في عام ٢٠٠٤ فرصة لقياس التقدم المحرز في هذا الاتجاه.

(٣٠) سيكون من الممكن من خلال هذا التقييم وتقييم التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عام ٢٠٠٤ استعراض التقدم المحرز في تقييم البرامج القطرية بواسطة كل وكالة واستعراض تفاعلها المحتمل مع العمليات التي تتم على نطاق المنظومة. انظر، بالنسبة لهذه المسألة، نتائج حلقة عمل نظمها في فيينا في عام ١٩٩٩ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، والتي قامت باستعراض تجربة تقييم البرامج القطرية بالنسبة للمانحين الثنائيين ولبعض الوكالات المتعددة الأطراف في الفريق العامل التابع للجنة المساعدة الإنمائية والمعني بتقييم المساعدات، "تقييم البرامج القطرية" (باريس، ١٩٩٩)، العدد رقم ٢ من سلسلة "التقييم وفعالية المساعدات" التي تصدرها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

(٣١) تمت إثارة هذه النقطة أيضاً في سياق ما جرى من تفكير في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية حول صدى التقييم لدى المخاطبين السياسيين مثل البرلمانات والوزراء ومجالس إدارة الوكالات المتعددة الأطراف. انظر فيما يتعلق بهذه النقطة، الفريق العامل التابع للجنة المساعدة الإنمائية والمعني بتقييم المساعدات "صدى التقييم من أجل التعلم الفعال والمساءلة"، الفصل ٤. وهذا يتفق مع مبادئ لجنة المساعدة الإنمائية الخاصة بالتقييم. انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، "مبادئ تقييم المساعدة الإنمائية" (باريس، رقم ١٩٩٩)، الفرع ثالثاً.

(٣٢) هذه الوحدة هي فرع سياسات التعاون الإنمائي الذي هو جزء من شعبة دعم وتنسيق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

على مستوى المقار وعلى المستوى القطري، وممثلون للحكومات المتلقية وللمأخين وللمجتمع المدني. وقد شجعت على هذه المشاورات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أو الجهات التي حلت هذه الإدارة محلها، وكان ذلك في كثير من الأحيان بالتعاون مع الآليات المشتركة بين الوكالات (إما مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أو، فيما مضى، اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية التابعة للجنة التنسيق الإدارية التي حلت محلها حاليا اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وكانت هذه المشاورات مفيدة في مناقشة نتائج بعثات التقييم وفي وضع مبادئ توجيهية للمنظومة كلها تطبق داخل المنظومة، أو في اقتراح توصيات تعرض على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن الأمثلة المحددة لهذه المشاورات، المشاورات التي تناولت موضوعات مثل التنفيذ الوطني، والنهج البرنامجي، ومذكرة الاستراتيجية القطرية، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتبسيط وتنسيق القواعد والإجراءات، وأفضل الممارسات في عمل نظام المنسقين المقيمين، ودور منظومة الأمم المتحدة في بناء القدرات وفي القضاء على الفقر.

(٤١) يتطلب الحوار حول التقييمات داخل البلدان عملية إعادة تصميم كبيرة بحيث تزداد مشاركة السلطات الوطنية وممثلي المنظومة، ناهيك عن سائر أصحاب المصلحة في التنمية. انظر جيهان رحيم، "أثر بناء القدرات" في بناء القدرات والقضاء على الفقر: بعض التحليلات وبعض الدروس المستفادة من تقييمات الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى الجهود التي تبذلها البلدان (منشور من منشورات الأمم المتحدة يصدر قريبا).

(٤٢) قد يحتاج الأمر إلى إعداد منهجي أقوى على الصعيد الميداني.

(٤٣) انظر و. هـ. نورث، المرجع السابق ذكره، وخاصة الفرع المتعلق بالتقييم البديلة في تقييم أثر منظومة الأمم المتحدة.

١٩٩٥ و عام ١٩٩٨ من استكمال تقييم الطرائق والآليات التي تنظم عمل المنظومة على الصعيد القطري بتقييم للأثر الإنمائي للأنشطة التنفيذية.

(٣٧) انظر أيضا و. هـ. نورث، "تقييمات الأثر ومنظومة الأمم المتحدة" في بناء القدرات والقضاء على الفقر: بعض التحليلات وبعض الدروس المستفادة من تقييمات الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى الجهود التي تبذلها البلدان. (منشور من منشورات الأمم المتحدة يصدر قريبا). وهيفن نورث هو الرئيس السابق لفريق الخبراء المعني بتقييم المساعدات التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، والرئيس السابق لمركز المعلومات الإنمائية والتقييم الإنمائي التابع لوكالة التنمية الدولية بالولايات المتحدة. انظر أيضا ر. ماكونيك، "تقييم أثر الأنشطة التنفيذية: بعض الملاحظات حول مسائل التقييم" في بناء القدرات بدعم من الأمم المتحدة: بعض التقييمات وبعض الدروس" (نيويورك، ١٩٩٩).

(٣٨) لم تكن قاعدة المعلومات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية والمتاحة على الصعيد القطري كافية في كثير من الأحيان، وكذلك كانت الذاكرة المؤسسية للمنظومة. وقد تبين أن الفترة الزمنية التي تشملها هذه الدراسات تتسبب في مشاكل بالنسبة لمن يقومون بإعداد التقييمات ولمن يقومون بتنفيذها لعدم توافر أية سجلات قديمة أو أشخاص لديهم معلومات وذاكرة جيدة. وكان من المستحيل في كثير من الأحيان نسبة النتائج إلى المساهمات الخارجية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة. وكان بعض هذه الصعوبات يرجع إلى الطريقة التي خططت بها لكل دراسة من الدراسات، حيث اختلفت التغطية بالنسبة للأنشطة البرنامجية كما اختلفت مجموعات المشاكل والأوضاع والقطاعات، مما جعل من المستحيل إجراء مقارنات بين البلدان. وفي بعض الأحيان كان إسهام الأفرقة القطرية في مرحلة الإعداد لهذه الدراسات إسهاما غير كاف من حيث منح التقييم القائم على المشاركة المقترح في هذا التقرير على الرغم من المحاولة التي بذلت لإشراك النظراء الوطنيين والفتحات المستفيدة.

(٣٩) تنتهي دراسة البنك الدولي التي سبق ذكرها عن فعالية المساعدات إلى أن كل بلد له ظروفه الخاصة ومن ثم فإن خير وسيلة لفهم دور المساعدات هي التحليل الدقيق لكل بلد على حدة.

(٤٠) شهدت التسعينيات مجموعة واسعة من أمثلة المشاورات المشتركة من هذا النوع، حضرها ممثلون لمؤسسات المنظومة

المرفق الأول

مجالات التركيز في التقارير المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

ركزت تقارير السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة المتعلقة بالأنشطة التنفيذية على

المجالات التالية:

- التحديات العالمية التي تواجه التعاون الإنمائي للأمم المتحدة، بما في ذلك علاقة هذه التحديات بعمليات العولمة، ومتابعة المؤتمرات العالمية، وإعلان الأمم المتحدة للألفية؛
- الدور الكبير للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالات إنمائية معينة، مثل التنمية البشرية (انظر A/47/419، الفرع ثالثاً)، والعلم والتكنولوجيا، والبحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا (انظر A/47/319/Add.1)، ومسائل الجنسين^(أ)، والقضاء على الفقر^(ب)، وبناء القدرات^(ج)؛
- الموارد اللازمة والتمويل اللازم للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، بما في ذلك الاتجاهات في تمويل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوضع المالي لها، وآليات إعلان التبرعات، وإطار التمويل المتعدد السنوات، وغيرها من ترتيبات التمويل الخاصة بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها؛
- إدماج الأنشطة التنفيذية في الجهود الإنمائية الوطنية، بما في ذلك التعاون مع الحكومات الوطنية، والحوار مع سائر أصحاب المصلحة الوطنيين، والتدريب وتنمية الموارد البشرية، والعلاقات بين الملكية الوطنية وبناء القدرات وبين التنفيذ الوطني وبناء القدرات؛

(أ) موضوع خاص تناوله المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية في عام ١٩٩٨ (انظر E/1998/100، وقرار المجلس ١٩٩٨/٢٦).

(ب) موضوع رئيسي تناوله المجلس في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية في عام ١٩٩٩ (انظر E/1999/55)، وأحد الموضوعات الرئيسية في المجموعة الثانية من دراسات تقييم الأثر.

(ج) موضوع متكرر في تقييم فعالية الأنشطة التنفيذية: وكان موضوعاً رئيسياً في استعراض السنوات الثلاث الذي أجري في عام ١٩٩٢ (انظر A/47/419/Add.1)، وفي دراسات تقييم الأثر التي تم التكليف بها في قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠، وفي الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية لعام ٢٠٠٢.

- **المسائل المتعلقة بتنسيق البرامج**، بما في ذلك مفهوم الاستجابة التنفيذية المتكاملة^(د) وطرائق مثل النهج البرامجي^(هـ) وعدد من عمليات التنسيق مثل تنسيق دورات البرمجة؛ والأطر الاستراتيجية وأطر البرمجة، مثل مذكرة الاستراتيجية القطرية^(و)، والتقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وعلاقات هذه الأطر وغيرها من المخططات مثل عمليات النداء المشترك، وورقات استراتيجية تخفيف وطأة الفقر، وخطط الاستثمار أو الإنفاق العام، والنهج القطاعية، واستراتيجية المساعدة القطرية (البنك الدولي)؛ وغيرها من ترتيبات التنسيق مثل الموائد المستديرة واجتماعات المجموعات الاستشارية؛
- **التنسيق على الصعيد الميداني**، بما في ذلك تعزيز آليات التنسيق الوطنية، ودعم تنسيق المساعدات الخارجية؛ ونظام المنسقين المقيمين؛ واللجان الميدانية، والأفرقة المواضيعية، وتبسيط وتنسيق القواعد والإجراءات، وتحقيق اللامركزية وتفويض السلطة، والهياكل الميدانية والموظفون الميدانيون، والمباني والخدمات المشتركة، والوكالات المتخصصة والوكالات التقنية، والمساءلة والتنسيق في الرصد والتقييم، والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وخاصة مع مؤسسات بریتون وودز؛
- **الأبعاد التي أخذت تظهر فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية**، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة التنفيذية؛ والأبعاد الإقليمية؛ والعلاقات بين جهود الإغاثة والمساعدة والتأهيل وإعادة البناء والتعاون الإنمائي؛ والتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛ والعلاقات بالاجتماع المدني وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية؛ وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
- **الرقابة الحكومية الدولية على الأنشطة التنفيذية**، بما في ذلك دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعلاقاته بالمجالس التنفيذية.

(د) ظهر هذا الموضوع في قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ ونوقش في استعراض السنوات الثلاث الذي أجري في عام ١٩٩٢ (انظر A/47/419).

(هـ) تم تناوله في قراري الجمعية العامة ١٩٢/٤٧ و ١٢٠/٥٠.

(و) حظي بعناية خاصة في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨.

المرفق الثاني

أنشطة التقييم في المدى القصير: الطلبات الواردة في قرار الجمعية العامة

٢٠١/٥٦

١ - المتطلبات المتعلقة بالتقارير المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦ والتي تحد مضمون أي برنامج قصير الأجل لتقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وهي كما يلي:

- **بناء القدرات:** استعراض جهود مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات (الفقرة ٢٨)، مطلوب تقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٢؛
- **الدروس المستفادة وآليات التقييم في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها:** تقييم مدى استفادة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها على الصعيد الميداني من الدروس المستفادة من التقييمات التي تجريها ووضع مقترحات بشأن كيفية تحسين آليات استقاء المعلومات على الصعيد الميداني (الفقرة ٥٦)، مطلوب تقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٣؛
- **تبسيط وتنسيق القواعد والإجراءات الخاصة بالأنشطة التنفيذية:** وتشمل المواضيع الفرعية: تحقيق اللامركزية وتفويض السلطة؛ واللوائح المالية؛ وإجراءات تنفيذ البرامج والمشاريع، وخاصة المتطلبات المتعلقة بالرصد وتقديم التقارير؛ والخدمات المشتركة في المكاتب القطرية؛ واختيار وتدريب ومكافأة موظفي المشاريع الوطنية (الفقرات ٥٧-٦٥). ويتوقع تقديم تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٢ فيما يتعلق بالمبادرات التي اتخذت، وخاصة بالنسبة لبرنامج العمل الذي اعتمده صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. ويتوقع إجراء تقييم للمنجزات في عام ٢٠٠٤؛
- **التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية:** تقييم التقدم المحرز في عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأثرهما على الأنشطة التنفيذية (الفقرة ٤٧) كجزء من استعراض الثلاث سنوات الذي يجري في عام ٢٠٠٤؛

- **مؤتمرات إعلان التبرعات:** الخيارات البديلة فيما يتعلق بمؤتمرات إعلان التبرعات (الفقرة ٢٦) لتتضمن فيها الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.
- ٢ - وعلاوة على ذلك، أبرز القرار عددا من المبادئ والمفاهيم التي تعتبر أساسية في تخطيط الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وفي تنفيذها وتنسيقها وتقييمها. وهي معايير أساسية للتقييم:
- **الملكية الوطنية** للأنشطة التنفيذية وتحقيق تكاملها مع الجهود الإنمائية الوطنية (الفقرة ٣)؛
- **أهمية الالتزامات الدولية** وأهداف ومرامي إعلان الألفية ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية بالنسبة للصعيد القطري، ودور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الجهود الوطنية المبذولة من أجل تنفيذها (الفقرة الثانية من الديباجة الفقرات ٦ و ٨ و ١٠ و ١٣ و ٣٨ و ٤٢ و ٧٢)؛
- **الحاجة إلى اتباع نهج قائم على المشاركة في التعاون الإنمائي للأمم المتحدة** كشرط لاستدامة هذا التعاون، نهج يقوم على مشاركة وقيادة الحكومات الوطنية وعلى الشراكات التي تقام مع جميع ذوي الأدوار الهامة في التنمية، داخل المنظومة وبالنسبة للشركاء الوطنيين الدوليين (الفقرة الثالثة من الديباجة الفقرات ٣ و ٤ و ٧ و ٣١ و ٣٤ و ٣٥ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٩ و ٥٠ و ٦٩ و ٧٠ و ٧٣ و ٧٦ و ٧٨).
- ٣ - **ومن المواضيع الإضافية المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦ والتي لها أهمية** بالنسبة لفاعلية الأنشطة التنفيذية:
- دور منظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان المتلقية على **مواجهة تحديات العولمة**، ودعم جهودها من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتعجيل بنموها الاقتصادي وبتنميتها، وتخفيف وطأة الفقر بها (الفقرة ١١)؛
- دور منظومة الأمم المتحدة في دعم تعزيز قدرات البلدان النامية في **مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** (الفقرة ١٣)؛
- طلب أن تكون **الصناديق الاستثمارية الجديدة** التي تنشئها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها صناديق تعتمد قدر الإمكان على تعدد الجهات المانحة وألا تكون على حساب الموارد الأساسية أو العادية (الفقرة ٢٣)؛
- أهمية نشر **الخبرة المكتسبة عن طريق المساعدة التقنية** (الفقرة ٢٩)؛

- الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الخبرات الوطنية والتكنولوجيات الخلية (الفقرة ٣٠)؛
- ضرورة تعزيز قدرة الحكومات الوطنية على تنسيق المساعدة الخارجية (الفقرة ٣١)؛
- ضرورة تعزيز قدرة البلدان النامية على التقييم (الفقرة ٤٩)؛
- ضرورة تقييم تكاليف المعاملات في أنشطة التنسيق التي تتحملها البلدان المستفيدة ومؤسسات المنظومة وتقدير التكاليف بالمقارنة بمجموع النفقات البرنامجية (الفقرة ٥١)؛
- دور نظام المنسقين المقيمين في الأداء الفعال والكفاء لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري وكأداة أساسية لتنسيق الأنشطة التنفيذية للمنظومة من أجل التنمية (الفقرة ٦٦)؛
- دور نظام المنسقين المقيمين في مساعدة الحكومات في تنفيذ إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة (الفقرة ٧٢)؛
- زيادة عدد المنسقين المقيمين (التوازن بين الجنسين، والتقييم التنافسي، وإشراك المنظومة في عملية اختيار المرشحين الجدد) (الفقرة ٦٧)؛
- استفادة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من كلية موظفي الأمم المتحدة (الفقرة ٦٨)؛
- استخدام جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال على الصعيد القطري كوسيلة لدعم الكفاءة في تحقيق التعاون الإنمائي ومواءمة برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة على الصعيد الميداني وصعيد المقر (الفقرات ٦٩ و ٨٠ و ٨١)؛
- التقدم في مجال أماكن العمل المشتركة والخدمات المشتركة (الفقرة ٧٩) مثلا المتعلقة بأماكن العمل المشتركة)؛
- التعاون مع مؤسسات بريتون وودز وسائر المؤسسات المالية الدولية (الفقرات ٤٤ و ٧٠ و ٧٧)؛
- الأبعاد الإقليمية للأنشطة التنفيذية وإشراك اللجان الإقليمية (الفقرة ٨٨ مثلا)؛
- التفاعل بين الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والمساعدة الإنسانية (الفقرة ٨٢)؛

- الأبعاد المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (الفقرة ٨٥)؛
 - استخدام التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (الفقرتان ٨٩ و ٩٠)؛
-